مساع عراقية مضنية لإزالة العراقيل أمام تقليص أعداد الفقراء

تفرض قضية الأمن الاقتصادي في العراق نفسها بقوة بالنظر إلى الأزمة المالية المزوجة بقسوة الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة، في ظل التحذير من أن البرامج المعتمدة لتقليص أعداد الفقراء قد لا تأتي بنتائج كما هو مخطط لها مما قد يعقد من مهمة السلطات.

بغداد – وضعت الحكومة العراقية تقليص مؤشرات الفقر بالبلاد هدفا أساسيا في سياساتها الإصلاحية، التي لا تزال تسير بخطى متباطئة وسط شكوك الخبراء في قدرتها على ذلك حتى مع ارتفاع عائدات النفط في الفترة الأخيرة.

ورغم إعلان الحكومة أنها نجحت في مساعيها، إلا أن الشكوك ما فتئت تتزايد حول إمكانية نجاح المبادرات التي تتبناها الحكومة للسيطرة على اتساع خارطة الفقر ببلد يحاول الابتعاد بشق الأنفس عن الخطوط الحمر لأزماته المزمنة.

وتفتح إحصائيات الفقر أبواب الجدل في كل مرة تعلن فيها حكومة مصطفى الكاظمي عن جدوى خطواتها لمعالجة هذه القضية، والتي يرى متابعون للشأن الاقتصادي العراقي أنها لا تزال تحتاج إلى رؤية أعمق بالنظر إلى حجم التحديات.

> 29
> في المئة نسبة الفقر في النصف الأول من 2021 مقارنة مع 31.7 في المئة قبل عام

وفي أحدث المؤشرات، كشفت وزارة التخطيط أن معدل الفقر انحسر خلال العام الجاري، فيما طرحت ثلاثة عوامل من شأنها السماح باستمرار الانخفاض حتى نهاية العام الجاري.

وأشارت إلى أن الأرقام الأولية تفيد بانخفاض نسبة الفقر لما دون 30 في المئة، وبما معدله 29 في المئة تقريبا خلال النصف الأول من العام الجاري 2021، ومن المتوقع أن تنخفض النسبة لأقل من ذلك مع نهاية العام الجاري.

وأكد المتحدث باسم وزارة التخطيط عبدالزهرة الهنداوي أن نسبة الفقر ارتفعت بسبب الجائحة في العراق خلال العام الماضي إلى 31.7 في المئة، وشملت قطاعات الصحة والسكن والتعليم وكذلك الدخل وهو ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الهنداوي قوله إن "توقعاتنا بتراجع منسوب الفقر تعود إلى التحسن الكبير في أسعار النفط وعودة استئناف العمل بكثير من المشاريع وعودة نشاط القطاع الخاص والفعاليات التي توقفت بسبب الجائحة".

وأضاف "ننتظر نتائج المسح الذي تقوم به الوزارة للوقوف على آخر المؤشرات الخاصة بالفقر والبطالة".

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى التباين الكبير بين محافظات البلاد، حيث تتضاعف نسبة الفقر لتتجاوز خمسين في المئة من تعداد السكان في بعض المحافظات.

ويعتبر البلد النفطي نموذجا للاقتصاد الهش في المنطقة العربية باعتباره يعتمد على ريع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ولذلك تأثر بالأزمة ومن الطبيعي أن تبعث المؤسسات المالية الدولية برسائل تحذر من انعدام الأمن المالي للسكان.

وتتزايد ضبابية الخروج من المشكلة في ظل استمرار تعثر جهود السلطات للبحث عن بدائل عن إيرادات النفط، بعد أن فقد المواطن العراقي جزءا من الدخل السنوي، في ظل تسارع تبخر مدخرات النقد الأجنبي وجبل الديون.

ولم تشكل بيانات البنك الدولي بشأن الانخفاض الكبير في نصيب الفرد العراقي من إجمالي الدخل الإجمالي بنحو ألف دولار تقريبا، مفاجأة للكثير من المحللين بالنظر إلى سوء إدارة الحكومات المتعاقبة للسلطة منذ العام 2003.

وقال البنك الدولي في إحصائية رسمية نشرها قبل فترة إن "نصيب الفرد العراقي من إجمالي الدخل الإجمالي خلال 2020 بلغ 4.66 ألف دولار منخفضا عن سنة 2019، والتي بلغ نصيب الفرد فيها 5.49 ألف دولار".

وكان أعلى دخل للفرد العراقي خلال العقود الأربعة الماضية قد تم تسجيله في 1990 حيث بلغ حينذاك أكثر من سبعة آلاف دولار بقليل قبل أن يهبط إلى 70 دولارا في عام 1991 ليعاود الارتفاع بعد عام 2003.

ومنذ الغزو الأميركي سجل أعلى دخل للمواطن العراقي في عام 2013 عندما بلغ في ذلك الوقت 7 آلاف و50 دولارا قبل أن يعاود النزول في عام 2014 والذي بلغ 6 آلاف و750 دولارا.

وفي وقت سابق هذا العام، حددت وزارة التخطيط مسارات خطة خفض الفقر في البلاد، فيما كشفت عن طبيعة عمل صندوقها الاجتماعي.

وقال وكيل وزير التخطيط للشؤون الفنية ماهر حماد إن "اللجنة العليا لسياسات تخفيف الفقر تواصل عملها بعد إعادة تأليفها في الثامن من يونيو الماضي وتم تحويل ملف تخفيف الفقر للمجلس الوزاري للاقتصاد".

وأضاف أن "معالجة الملف ليست من المواضيع السهلة وتتطلب العمل على عدة أمور وخاصة تحديد نسبة العوز المالي المباشر لأن الفقر في البلاد متعدد الأبعاد وصوره نقص الخدمات الصحية والتعليم والخدمات أو مستلزمات المعيشة الأساسية"، مبينا أن "المعالجة تتم بالعمل على تلك المسارات لتخفيف الفقر".

وأشار حماد إلى أن "عامل الفقر الرئيس هو الفقر المالي المرتبط بالعجز عن توفير مستلزمات المعيشة الأساسية ويترابط ذلك مع عمل شبكة الحماية الاجتماعية وتمكين الفقراء من خلال إيجاد فرص العمل".

وتعكف وزارة التخطيط على تقديم خدمات إضافية في المناطق الفقيرة عبر ما تسميه بـ"الصندوق الاجتماعي"، الذي يتجول في جميع القرى والمحافظات للوقوف على أبرز احتياجات المواطنين من ماء وكهرباء ومدارس وغيرها.

ولفت حماد إلى أن تغيير سعر الصرف وحظر التجوال الصحي ساعدا على زيادة نسبة الفقر، مشيرا إلى أن نزول نسبة الفقر ممكن من خلال إطلاق المشاريع الاستثمارية التي من شأنها خلق فرص عمل للعديد من المواطنين.

وفي ما يتعلق بالأماكن الأكثر فقرا، بيّن أنها تتركزُ في مناطق العشوائيات والقرى وهي تحتاج إلى حملة كبيرة لتغيير معدل الفقر فيها وانتشالها من واقعها.

مساعدة المحتاجين مسؤوليتنا جميعا

صناعة الطاقة تتطلع إلى بلورة اتجاهات مستقبل القطاع في أبوظبي

إصرار منتجي النفط والغاز على تعزيز الاستثمارات يصطدم بجهود استخدام المصادر المستدامة خلال مؤتمر «أديبك 2021»

اتجهت أنظار صناعة الطاقة إلى إمارة أبوظبي التي تحتضن فعاليات معرض والمؤتمر الدولي للبترول (أديبك 2021) الذي يأتي هذا العام في ظروف استثنائية في ظل تداعيات الجائحة حيث أفرزت ضغوطا لبلورة اتجاهات مستقبل القطاع والإسراع للتحول إلى الطاقة النظيفة لحماية كوكب الأرض.

لن تُحل مشكلة الكوكب بالمكوث طويلا فوق الكراسي

أبوظبي – أعطى اليوم الأول من مؤتمر الطاقة في أبوظبي الذي انطلق الاثنين لمحة أولية عن مدى إصرار كبار منتجي النفط والغاز على توسيع نطاق الاستثمارات في هذا المجال رغم الضغوط لتقليص استثماراتهم لتنسجم مع الدعوات المتزايدة للحفاظ على البيئة.

أعطى اليوم الأول من مؤتمر الطاقة في أبوظبي الذي انطلق الاثنين لمحة أولية عن مدى إصرار كبار منتجي النفط والغاز على توسيع نطاق الاستثمارات في هذا المجال رغم الضغوط لتقليص استثماراتهم لتنسجم مع الدعوات المتزايدة للحفاظ على البيئة.

ويرى الخبراء أن حاجة الدول المنتجة إلى تعبئة المزيد من العائدات تشكل الدافع الرئيسي والمحرك لعمليات قطاع النفط والغاز المستقبلية وذلك بالتزامن مع البحث المستمر للقطاع عن كفاءات محسّنة لمرحلة ما بعد الأزمة الصحية.

ومع ذلك يعتقدون أنه في ظل الظروف الراهنة تبرز أهمية استعدادات صناعة النفط والغاز حتى تعزز مرونة أعمالها، التي يمكن التوصل إليها في مؤتمر أديبك الاستراتيجي الذي يمتد لأربعة أيام.

ودعا منتجو الطاقة الاثنين في أعقاب قمة الأمم المتحدة للمناخ إلى المزيد من الشمولية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في النفط والغاز من أجل أمن الطاقة في الوقت الذي يعملون فيه على الحد من الانبعاثات مع تطوير اقتصاداتهم.

ورغم ترحيب الإمارات، وهي أحد أكبر الدول المنتجة للخام، بنتائج مؤتمر كوب 26، دعت إلى مواصلة استثمار مئات المليارات من الدولارات في النفط والغاز لتمويل الطلب المتزايد وكذلك عملية الانتقال إلى الطاقة النظيفة.

وتوصّلت نحو 200 دولة السبت إلى اتّفاق عالمي لمكافحة التغيّر المناخي بعد مفاوضات صعبة استمرّت أسبوعين، دون أن تنجح في تبنّي إجراءات يدعو إليها العلماء لاحتواء الارتفاع الخطر في درجات الحرارة.

وعارضت الصين والهند التطرّق إلى أنواع الوقود الملوّثة. كما أنّ المفردات المستخدمة في النص النهائيّ، خصوصا ما يتعلق بالوقود الأحفوري، كانت أقلّ حدة من المسوّدات السابقة.

وقال وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والمبعوث الخاص للإمارات للتغير المناخي سلطان الجابر خلال افتتاح المؤتمر "نحن في مرحلة تاريخية. لقد اختتم المجتمع الدولي للتو كوب 26، وبشكل عام كان ناجحا".

وأضاف الوزير الذي يتولى رئاسة شركة بترول أبوظبي الوطنية المملوكة لحكومة أبوظبي "مع ذلك، كشفت ديناميكيات الطاقة الحالية عن معضلة أساسية؛ فبينما وافق العالم على تسريع انتقال الطاقة، فإنه لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز".

سلطان الجابر

ديناميكيات الطاقة في ظل الجائحة كشفت أن لدينا مشكلة

وتابع "مع انتعاش الاقتصادات بعد الجائحة فاق العرض الطلب، ودخل العالم في أزمة الإمدادات. لقد حان الوقت لكي نستيقظ".

واعتبر الوزير أنّه سيتعين على صناعة النفط والغاز "استثمار أكثر من 600 مليار دولار كل عام حتى عام 2030 لمجرد مواكبة الطلب المتوقع"، مضيفا "نعم، الطاقة المتجددة هي الجزء الأسرع نموًا في مزيج الطاقة. لكن النفط والغاز لا يزالان الأكبر وسيظلان لعقود قادمة".

وقبيل اجتماع كوب 26 في غلاسكو أعلنت كل من الإمارات وجارتها السعودية، أكبر مصدّر للنفط في العالم، هدف الوصول إلى صافي صفر انبعاثات كربونية.

وتم الإعلان عن ذلك على الرغم من الخطط الرامية إلى زيادة إنتاج النفط في البلدين اللذين يعتمدان على إيرادات الخام، علما أن "صافي صفر" يشير عادة إلى الانبعاثات ضمن البلد، لا المنتجات التي يجري بيعها واستهلاكها في الخارج.

ودافع البلدان الخليجيان والدول النفطية الكبرى عن خططها بشأن مواصلة الاستثمار في الوقود الأحفوري في المستقبل. وأشارت إلى أن بإمكان العالم أن يقلل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري دون استبعاد النفط والغاز.

ويجادل المدافعون عن النفط والغاز والفحم بأن استخدام التكنولوجيا مثل جمع الكربون وتخزينه –حيث يتم التقاط الانبعاثات وتخزينها تحت الأرض– يمكن أن يسمح للاقتصادات بمواصلة حرق الوقود الأحفوري.

ويعارض نشطاء المناخ ذلك قائلين إن "هذه التكنولوجيا باهظة التكلفة ولم يتم التأكد من نتائجها على نطاق واسع ولا توفر سوى غطاء للصناعات التي تتسبب في حدوث تلوث لمواصلة العمل".

ورفض وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان تلك الشكوك وخاصة حيال استراتيجية بلاده في ما يتعلق بالحياد الكربوني، والتي اعتبرها خبراء بيئيون غير واقعية.

وقال "أستطيع أن أتفهم الشكوك، لكنني سأحيل هؤلاء المتشككين أيضًا إلى ما اتفقنا عليه قبل يومين فقط"، في إشارة إلى مخرجات مؤتمر كوب 26. وتابع "نحن نركز بالفعل بشكل كبير على الحد من الانبعاثات".

وتواجه صناعة النفط والغاز مشاكل كثيرة بسبب تباطؤ النمو العالمي عمقتها أزمة الجائحة، ورغم أن اتفاق أوبك+ حافظ على استقرار أسواق النفط العالمية نوعا ما، لكنه لم يشبع نهم البلدان التي تعتمد على إيراداته، فقد ارتد تراجع الأسعار منذ قرابة خمس سنوات على موازناتها السنوية.

وشرع تحالف أوبك+ في دعم أسعار النفط منذ 2017، وأي تطورات تهدد مستقبل التحالف قد تُضعف السوق، وهو ما ستكون له عواقب وخيمة على منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين الآخرين من خارجها، وأيضا الحكومات والمتعاملين.

وقال الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو إن "المشاعر تسيطر تدريجيا على المحادثات"، وعبر عن أمله في أن تتخذ القمتان المقبلتان للمناخ في مصر 2022 والإمارات في 2023 نهجا شاملا.

وفي يونيو الماضي أعطى خبراء يهتمون بالطاقة الخضراء نظرة متشائمة تتعلق بالصعوبات التي تواجهها الحكومات حول العالم في تقليص التمويلات المخصصة لقطاع الوقود الأحفوري وإحلال محلها الاستثمارات في قطاع الطاقة الشمسية.

وذكر خبراء شبكة "رين 21" المعنية بسياسات الطاقة النظيفة أن استخدام الوقود الأحفوري لا يزال المهيمن وهو على نفس درجة الارتفاع التي كان عليها قبل عشر سنوات، رغم التراجع الملحوظ في تكاليف الاستثمارات في مصادر الطاقة البديلة والضغط على الحكومات للتحرك إزاء تغير المناخ.

السعودية توسع مظلة سوق التأمين ليشمل السيارات ذاتية القيادة

الرياض – تتوقع أوساط اقتصادية سعودية أن انعكاسات طفرة التغييرات التي تشهدها سوق التأمين وخاصة السيارات ستظهر بوضوح خلال الفترة القادمة في ظل اهتمام الحكومة بهذا القطاع ضمن خطط تنويع الاقتصاد.

ووسعت السعودية مظلة سوق التأمين حينما أعلن البنك المركزي السعودي اعتماد أول منتج تأميني لتغطية المركبات ذاتية القيادة والمخاطر المرتبطة بها.

وتمثل الخطوة استمرارا لجهود المركزي في تقديم حلول تأمينية مبتكرة لمواكبة التطورات التقنية والصناعية التي تشهد تطورا بالبلاد تماشيًا مع مستهدفات "رؤية 2030" وضمان توفرها للإسهام في تلبية احتياجات السوق وعملاء شركات التأمين.

وقال المركزي، المشرف على قطاع التأمين الذي يضم أكثر من 35 شركة، في بيان إن "الخطوة تأتي امتدادا للجهود في دعم قطاع التأمين لتطوير وطرح منتجات تأمينية جديدة ومبتكرة تحقيقا لمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي".

ومنذ بداية العام الجاري بدأت السعودية اختبارات على مركبات ذاتية القيادة لغرض توصيل الطرود داخل العاصمة الرياض عبر تحديد نقطة انطلاق ونقطة نهاية.

وقد كان مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" الذي أقيم الشهر الماضي شاهدا على دخول هذه المركبات إلى العمل بشكل تجريبي بالبلاد في مؤشر على اهتمام الحكومة بهذا النوع من السيارات لدمجها في السوق المحلية.

وذكر المركزي أن المنتج يغطي المركبات ذاتية القيادة التي يمكنها قيادة نفسها من نقطة البداية إلى وجهة محددة مسبقا، وذلك في الأماكن المؤهلة والمرخصة من الجهات الرسمية لاستخدام مثل هذه السيارات.

ويشمل المنتج التأميني في حالات القيادة الذاتية من خلال تقنيات وأجهزة استشعار مختلفة، بما في ذلك نظام تثبيت السرعة التكيفي، ونظام التوجيه الفعال، وتقنية نظام تحديد المواقع "جي. بي.أس" وتقنية أشعة الليزر.

وتخطط السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم ، لضمان أن تكون 30 في المئة من السيارات على طرق الرياض كهربائية بحلول عام 2030، بعد تعهدها بالوصول إلى صافي صفر انبعاثات بحلول عام 2060.

> 21.6
> في المئة حصة تأمين السيارات في سوق يبلغ حجمها أكثر من 6 مليارات دولار

ولذلك تواصل الحكومة جهود تطوير خدمات التأمين الإلزامية وتشجيع انتشارها لضمان مصالح المواطنين والمستثمرين والشركات في ظل ضعف ثقافة التأمين بين المواطنين.

ويقول محللون إن القطاع بأكمله يمرّ بمرحلة تصحيحية قائمة على تطبيق الحوكمة والشفافية ومكافحة غسيل الأموال وتتطلب الالتزام والامتثال للأنظمة والقوانين التي أقرها البنك المركزي وهيئة سوق المال.

وتضم سوق السيارات السعودية العديد من شركات تأمين السيارات المختلفة والمتنافسة من أجل الحصول على أكبر قدر من العملاء، مع إقرار أن التأمين إجباري بناء على قانون المرور السعودي.

وتظهر بيانات المركزي أن إجمالي ما تم إنفاقه من المستهلكين في السعودية على تأمين المركبات خلال العام الماضي تراجع بنحو 2.9 في المئة على أساس سنوي ليبلغ نحو 8.36 مليار ريال (2.2 مليار دولار) مقارنة بنحو 8.6 مليار ريال (2.3 مليار دولار) قبل عام.

وقد حل صنف تأمين السيارات في المرتبة الثانية بعد التأمين الصحي بحصة بلغت 21.6 في المئة من إجمالي حجم السوق التي بلغت 22.8 مليار ريال (أكثر من ستة مليارات دولار).